

Distr.: General
12 April 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة السبعون
البندان ٤٤ و ٧٩ (أ) من جدول الأعمال
مسألة قبرص
الحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لقبرص لدى الأمم المتحدة

أود أن أعرب عن خيبة أمل حكومي وانشغالها البالغ إزاء بيان صحفي صدر عن
وزارة الخارجية التركية في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٦، ويشكل مثالا آخر لمواقف تركيا
الاستفزازية والمزعزعة للاستقرار، المتواصلة تجاه جمهورية قبرص.

قامت جمهورية قبرص في الفترة الأخيرة، في إطار ممارسة حقها السيادي، وفقا
للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بإعلان طلب عروض دولية
ثالث للتنقيب عن الهيدروكربونات في منطقتها الاقتصادية الخالصة. ونُشر طلب العروض في
الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦.

ولقد تمادت وزارة خارجية جمهورية تركيا في بياها الصحفي في التشكيك في أن
يكون لجمهورية قبرص حقوق سيادية على منطقة اقتصادية خالصة وفي استكشاف هذه
المنطقة واستغلالها.

وهذا الموقف المؤسف من تركيا، والمستند إلى تفسير تعسفي للمعاهدات والاتفاقيات
الدولية، موقف عار تماما من الصحة ويفتقر إلى أي أساس قانوني. وبالإضافة إلى ذلك،
يشكل دليلا آخر على استمرار رفض الامتثال للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن
ذات الصلة، ولا سيما القراران ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤).



ولسنا بحاجة إلى أن نؤكد مرة أخرى أن جمهورية قبرص، الدولة العضو في الأمم المتحدة، لها كامل الأحقية في أن تمارس بصورة مشروعة جميع حقوقها السيادية المستمدة من القانون الدولي على كل من إقليميهما البري والبحري، بما في ذلك الحقوق السيادية على منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري، على النحو الذي تكفله اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي صدقت عليها جمهورية قبرص في عام ١٩٨٨.

ومن المؤسف أيضا أن تركيا تتذرع في تبرير أقوالها بـ ”حماية حقوق القبارصة الأتراك“. وقد أوضحت حكومة جمهورية قبرص مرارا وبجلاء أن ثروات قبرص الطبيعية ملك للشعب قبرص – أي لجميع مواطني جمهورية قبرص. وبعد أن تُحل مشكلة قبرص، سيكون بوسع جميع سكان الجزيرة أن يجتنبوا ثمار الموارد الطبيعية لبلدهم.

وإن خير ما يخدم حقوق القبارصة الأتراك إيجاد تسوية شاملة لمشكلة قبرص تتيح لجميع القبارصة أن يعيشوا في ظل السلام والكرامة والازدهار. وإن استغلال هيدروكربونات قبرص بهذه الطريقة سيعود بالفائدة على القبارصة كافة وسيضمن مستقبلا زاهرا لأجيال متعاقبة.

ومن ثم، ينبغي لتركيا أن تركز جهودها في هذا الاتجاه، متخذة موقفا بناء بهدف التوصل إلى تسوية لمشكلة قبرص، الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة توحيد البلد وشعبه واقتصاده ومؤسساته.

وسيستغرق الأمر عدة سنوات قبل أن تتحقق أي عائدات مالية من استغلال الموارد الهيدروكربونية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان إيجاد حل لمشكلة قبرص في غضون هذه المدة الزمنية. ونحن لا نزال واثقين من أنه يمكن تحقيق هذا الهدف إذا أبدى الجانب التركي ما ينبغي من حسن النية وأسهم إسهاما إيجابيا وملموسا، ضمن الأساس المتفق عليه للمحادثات، في المفاوضات الجارية بهدف التوصل إلى حل في الوقت المناسب.

وإن وفاء تركيا بجميع التزاماتها الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي هو السبيل الوحيد الذي يعود بالنفع على الجميع في المستقبل. وهو أيضا طريق المستقبل لكي تنعم جزيرة قبرص وشعبها من الثروات الطبيعية للبلد. ولا شك أيضا في أن ذلك هو أهم السبل المؤدية إلى تعزيز السلام والاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بأسرها.

ولا تزال حكومة قبرص عاقدة العزم على أعمال وحماية حقوقها السيادية في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة بموجب القانون

الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مستخدمة في ذلك جميع الوسائل السلمية المتاحة لها.

ولذلك، أود أن أكرر طلب حكومتي إليكم أن تنقلوا إلى تركيا رسالة حازمة: أنه يجب أن تمتثل للشرعية الدولية وتفي بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتحترم السيادة والحقوق السيادية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتسهم بطريقة ملموسة في الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية لمشكلة قبرص وتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٤٤ و ٧٩ (أ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن، ونشرها في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وفي العدد المقبل من نشرة قانون البحار.

(توقيع) نيكولاس إيميليو
